



# دور أطراف الإنتاج الثلاثة في ظل التحول الرقمي

أ/ منجية هادفي  
منظمة العمل العربية





## تقديم

شهد عالم العمل تحولات اقتصادية واجتماعية حيث غير الاقتصاد الرقمي عالم العمل على مدى العقد الماضي، فكان للتوسع في الاتصالات والشبكات والحوسبة السحابية، والابتكارات في مجال المعلومات والاتصالات بالغ الأثر في بروز أنماط جديدة للعمل إتمدت في غالبيتها على الكفاءة المعرفية والتمكن من تكنولوجيا المعلومات خاصة في إنجاز المهام التي تعتمد العمل عن بعد والعمل بالمنزل والعمل الحر والمنصات الرقمية (التسويق الإلكتروني ومراكز النداء...).





ساهمت هذه الأخيرة في تنامي الاقتصاد غير المنظم وبرز أشكال جديدة لعقود وعلاقات العمل، ومن هذا المنطلق برز الدور الهام لأطراف الإنتاج في تطوير العلاقة بين طرفي العمل وتحسين شروط وظروف العمل بما من شأنه تحقيق العمل اللائق مهما كان إطار هذه العلاقة تقليدية كانت أم حديثة.

وإزداد الإقبال على أنماط العمل الجديدة القائمة على تكنولوجيا الاتصالات خلال جائحة " كوفيد - 19 " مما سهل سبل التواصل بين طالب العمل وصاحب المنشأة وبذلك عوضت أماكن العمل الافتراضية العديد من مواقع العمل التقليدية كما تعتبر أهم المجالات الجاذبة للعمالة الشبابة في الدول العربية.







## 1- تغييرات أحدثها التطور التكنولوجي في عالم العمل

- هناك شبه توافق دولي وعربي بشأن ضرورة التسريع في عمليات التحول الاقتصادي مع التركيز ليس فقط على النمو الاقتصادي ولكن أيضاً على العمالة المنتجة والعمل اللائق، والاستدامة البيئية، وتوزيع الدخل، والوصول إلى الخدمات العامة والحماية الاجتماعية وذلك ضمن أهداف إستراتيجية أخرى تصنع من الأزمة فرصاً لعالم أكثر إشراقاً.





• توقع تقرير منظمة العمل الدولية حول " إ اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2022: الإستثمار في تحويل مستقبل الشباب"، أن يصل معدل البطالة وسط الشباب في دول المنطقة إلى 24.8 % عام 2022، وأبرز نفس التقرير أن " أكثر ما يحتاجه الشباب " هو أسواق عمل تعمل بكفاءة مع فرص عمل لائقة لأولئك الذين يشاركون بالفعل في سوق العمل، إلى جانب التعليم الجيد وفرص التدريب لمن لم يدخلها بعد.





• إن بروز مهن وأنماط عمل جديدة نتيجة إعتداد الرقمنة والذكاء الإصطناعي بالمؤسسات أدى إلى إختفاء مهن قديمة وفرض تطوير كفاءات العمال لتحقيق التلاؤم بين الإنسان والآلة، بما يسهم في رفع قدرة العامل الإنتاجية، وقدرته على أداء العمل وبالتالي ستفرض التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات على الدول العربية إعادة ترتيب أولويات أطراف الإنتاج الثلاثة وذلك لمواكبة مجمل التغيرات المُحدثة في المؤسسات وفي أسواق العمل.





- أثرت الأزمات العالمية [جائحة "كوفيد - 19"، وأزمة التغير المناخي، والنزاع الروسي الأوكراني] على إقتصاديات الدول العربية وبشكل خاص على سوق العمل الذي شهد بروز مهن ووظائف حديثة ومستحدثة وأنماط عمل جديدة.





• لقد دفعت تداعيات الأزمات العالمية الدول العربية الى ضرورة مواكبة التغيرات في عالم العمل، وتنظيم الأنماط الجديدة القائمة على التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى مع حاجة المؤسسات الاقتصادية لإحكام التصرف في مواردها البشرية وتعزيز قدراتها التنافسية من جهة وحاجة العمال للاستقرار الوظيفي، والحماية الاجتماعية وضمان العمل اللائق من جهة أخرى.





- فرضت الوظائف في الاقتصاد الرقمي كالعمل عن بعد والمنصات الرقمية تحديات جديدة في تشريعات العمل العربية المتعلقة بيئة العمل الرقمية وما نتج عنها من علاقات عمل جديدة وشروط تعاقد تختلف عن الشروط التقليدية وتأثيرها على مستقبل الحوار الاجتماعي وعلى تركيبة الشركاء الاجتماعيين.





- أكدت التقارير الدولية أنه " من المتوقع أن تؤثر الرقمنة في أنماط الانتاج والعمالة والتجارة، وستتطلب تكيف أطر السياسات القائمة في مجالات شتى مع ما يصاحب ذلك من آثار بالنسبة إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "





- لقد تطورت التكنولوجيا الرقمية بسرعة تفوق أي إبتكار أو توقع في تاريخنا - حيث وصلت خلال عقدين من الزمن حوالي 50 % من سكان العالم النامي، ويعتبر دور التكنولوجيا التي تعتمد الذكاء الاصطناعي ثورة في بعض المجالات، ففي مجال التعليم حيث أثبتت جائحة "كوفيد - 19" أن الثورة الرقمية أنقذت العديد من المتعلمين من الإقصاء التعليمي بفضل التعلم الافتراضي.





- تشير التقارير إلى أن 800 مليون شخص قد يفقدون وظائفهم بسبب التشغيل الآلي بحلول عام 2030، كما تؤكد أن النسبة الغالبة من الموظفين يشعرون بالقلق من ألا يكون لديهم التدريب الضروري أو المهارات اللازمة للحصول على عمل جيد الأجر.



## 2- دور أطراف الإنتاج في التحول الرقمي

### دور الحكومات



إعتماد منظومة للتعليم والتدريب المهني قائمة على الرقمنة



تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص



دعم الابتكار والبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي



إيجاد بيئة تشريعية مرنة ومواكبة للتطورات التكنولوجية



وضع استراتيجيات محكمة لتطوير الاستثمار في النماذج الاقتصادية الواعدة

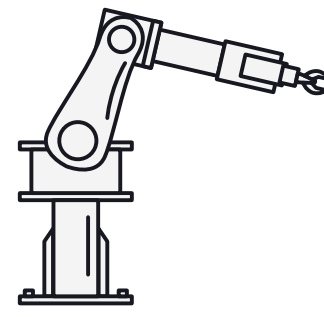


مراجعة قوانين و نظم الحماية الاجتماعية

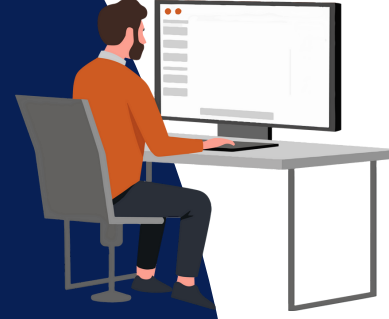


زيادة تغطية شبكة النطاق العريض





إستخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات والأتمتة  
لتحسين عمليات الإنتاج وتطوير وسائل التوزيع



إعتماد بيئة عمل رقمية، وبرامج تدريب وتطوير  
كفاءات الموارد البشرية وخطط تكوين مستمر تسمح  
للعمال بالحفاظ على مواطن عملهم وبالترقى في  
المسار المهني كما يتدرب العمال على كيفية إستخدام  
التكنولوجيا الذكية والذكاء الاصطناعي كما يجب أن  
تضمن هذه البيئة شروط الصحة والسلامة المهنية

## 2- دور أطراف الإنتاج في التحول الرقمي

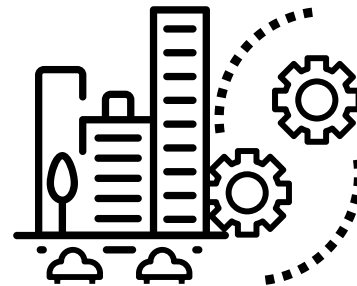
### دور منظمات أصحاب الأعمال



إعتماد سياسات تأمين العاملين، وفق التطور في  
أشكال العمل الجديدة وخاصة العمل عن بعد



الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والمهنة  
وفي الأجور في الأعمال متساوية القيمة



تحسين البنية التحتية الرقمية المحفزة على الإنتاج  
وإعتماد بيئة العمل الرقمية الضامنة لشروط العمل  
اللائق



التأكيد على الأهمية الحيوية للحرية النقابية  
والمفاوضة الجماعية



المطالبة بتعزيز شروط العمل اللائق في ظل الرقمنة  
وبيئة العمل الرقمية وأن تدافع عن الحقوق الأساسية  
في العمل



## 2- دور أطراف الإنتاج في التحول الرقمي

### دور منظمات العمال



التعاون مع بقية أطراف الإنتاج بأفق التكامل وذلك  
للتأثير في التشريعات والسياسات المتعلقة بالذكاء  
الاصطناعي حيث يمكن أن يسهم هذا التعاون في  
وضع مبادئ وشروط إنتقال رقمي عادل



متابعة مدى الاستعمال المحكم في التقنيات الرقمية  
المعتمدة في بيئة العمل وتأثيرها على العمال كما  
يتحول دور النقابات من قوة إحتجاج إلى قوة إقتراح  
وتقديم التقارير والدراسات ذات الصلة





### 3- تكامل أدوار أطراف الإنتاج لمواجهة تحديات الرقمنة

بات من الأكيد أن التطور التكنولوجي غير في هيكله الوظائف فالكثير من المؤسسات تخلت عن العديد من العمال الخارجة عن نطاق الأتمتة، بفعل التطور التكنولوجي، ولكن تتحمل المؤسسة مسؤولية تطوير كفاءات الموارد البشرية وفق متطلبات أسواق العمل، أمام هذا الوضع تجد أطراف الإنتاج نفسها مضطرة للتعاون فيما بينها، لضمان انتقال عادل.





ومن جهة أخرى ومع بروز أنماط العمل الجديدة في الاقتصاد الرقمي، جعلت مجمل التغيرات في أشكال العمل وعلاقاته دور أطراف الإنتاج في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعديل آليات تدخلاتهم لتصبح أكثر ملاءمة وجدوى ونجاعة مع هذا الواقع المتغير، وهو ما يفرض عليهم الإلمام بهذه المتغيرات والقدرة على إنفاذ التشريعات وإمتهال المؤسسات لها.



## 4- دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في الانتقال إلى نماذج تنموية واعدة : " الاقتصاد الرقمي نموذجا "

### أ- أسس ومبادئ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية

تشكل معايير العمل العربية والدولية أساس الحوار الاجتماعي، وتمثل المفاوضة الجماعية عنصراً أساسياً من عناصر الحوار الاجتماعي باعتبارها الصيغة الأكثر تطوراً والتي تجسد بصفة فعلية مبدأ الثلاثية بما أنها تسمح بمشاركة أطراف الإنتاج في تحديد شروط وظروف العمل اللائق من خلال إبرام الاتفاقيات المشتركة، في هذا الإطار أصدرت منظمتي العمل الدولية والعربية إتفاقيات وتوصيات من أجل تعزيز الحق في الحرية النقابية وفي المفاوضة الجماعية.





## 4- دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في الانتقال إلى نماذج تنموية واعدة : " الاقتصاد الرقمي نموذجا "

### أ- أسس ومبادئ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية

ووفقا لمعايير العمل العربية والدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل (الحق في التنظيم، والمفاوضة الجماعية الواردة بالإتفاقيات الدولية رقم 87، 98، 144، 151، 154، والتوصيتان رقم 163 و 91 ، الصادرة عن منظمة العمل الدولية. والاتفاقيتين العربيتين رقم 8 لسنة 1977 و 11 لسنة 1979، الصادرة عن منظمة العمل العربية، تركز المفاوضة الجماعية على المبادئ التالية:





## 4- دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في الانتقال إلى نماذج تنموية واعدة: "الاقتصاد الرقمي نموذجاً"

### أ- أسس ومبادئ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية

- المشاركة الطوعية في المفاوضة الجماعية.
- الحرية (في إختيار المفاوضين وموضوع التفاوض).
- حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.







## وتشترط إجراءات قيام التفاوض على ما يلي :

1- الإقرار التشريعي للعمال وأصحاب الأعمال بالحق في الحماية والتنظيم والمفاوضة الجماعية، إنسجاما مع المواثيق العربية والدولية، ويشترط في المنظمات المُفاوضة :

• التمثيل الجيد لأعضائها.

• التمتع بالإستقلالية الكاملة في إتخاذ مواقفها وقراراتها وسياساتها دون تدخل من أي جهة.

• أن تكون قوية وفاعلة في المفاوضة.





2- وجود أطراف راغبة، مُقتنعة بأهمية التفاوض، مؤهلة ومستعدة للتفاوض بحسن نية.

3- وجود بيئة تدعم المفاوضة وتعززها عبر:

- توفر مناخ ديمقراطي يضمن الحريات العامة والفردية وهي شرط لتحقيق حرية التنظيم والمفاوضة.

- توفر بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لضمان حرية التفاوض.





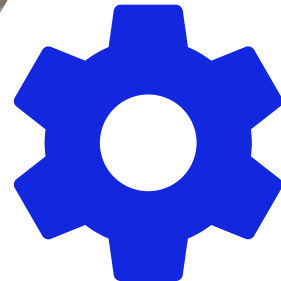
4- ضرورة توفر المعلومات والبيانات الصحيحة والمحدثة للأطراف المفاوضة، مع ضرورة الاحتفاظ بسرية هذه المعلومات في حال تطلب مبدأ السرية في ذلك، وعدم إفشائها تحت طائلة المسؤولية.

5- التكافؤ النسبي بين طرفي المفاوضة (الندية) لئلا يستقوى طرف على طرف آخر ويفرض شروطه عليه.



## ب - من هم أطراف التفاوض والحوار الاجتماعي:

بموجب إتفاقية العمل الدولية رقم 154 لسنة 1981 ، بشأن تشجيع  
المفاوضة الجماعية وإتفاقية العمل العربية رقم 11 لسنة 1979 بشأن  
المفاوضة الجماعية يتم التفاوض عن كل طرف من طرفي العمل،  
(العمال وأصحاب العمل)، كما يلي:





## عن العمال:

- يشارك في المفاوضات نقابة عمالية أو أكثر، غير أن إتفاقية العمل الدولية رقم [135]، المتعلقة بتوفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال في المؤسسات وإتفاقية العمل العربية 11 لسنة 1979، بشأن المفاوضة الجماعية سمحت أيضا بأن يمثل العمال في المفاوضات ممثلين منتخبين من قبل عمال المؤسسة بحرية وفقاً لقواعد خاصة تنص عليها القوانين الوطنية أو الإتفاقيات الجماعية، على أن لا تتضمن مهماتهم أي نشاطات تدخل في إختصاص النقابات العمالية، وعلى أن تتخذ التدابير التي تضمن عدم إستخدام وجود هؤلاء الممثلين لإضعاف موقف وأهمية النقابات العمالية التي تمثل القطاع.





A collection of 18 flat-style illustrations of people in various professions, arranged in a circular pattern. The professions include a construction worker, a nurse, a chef, a police officer, a pilot, a firefighter, a doctor, a teacher, a chef, a construction worker, a nurse, a chef, a police officer, a pilot, a firefighter, a doctor, a teacher, and a chef.



## عن أصحاب العمل:

- يشارك في المفاوضات صاحب العمل أو مجموعة أصحاب عمل، أو منظمة أو أكثر من منظمات أصحاب عمل، ويتوقف ذلك على إختيار أصحاب العمل لأسلوب تمثيلهم.

وحددت إتفاقية العمل الدولية رقم 144 لسنة 1976 ، بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية أن منظمات أصحاب الأعمال هي الأكثر تمثيلا لأصحاب الأعمال المتمتعين بحق الحرية النقابية.





## عن الحكومة:

- وهي طرفا هاما في المفاوضة الجماعية والتشاور بشأن قضايا العمل ويختلف الممثل الحكومي من بلد لآخر [وزارة العمل أو الشؤون الاجتماعية].





## ج - مؤسسة الحوار الاجتماعي:

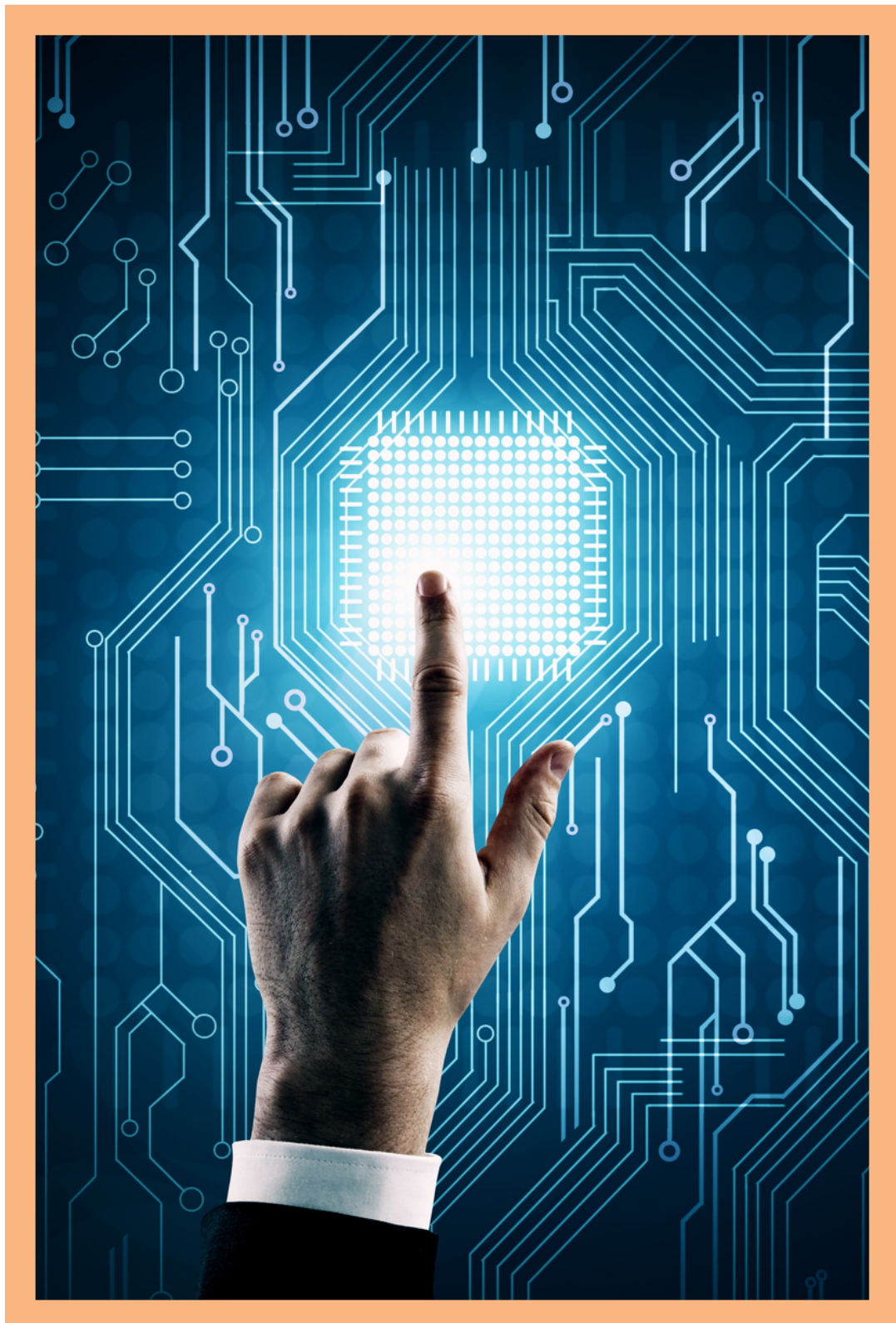


يمكن إستخدام المؤسسات الثلاثية الوطنية، مثل المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الاستشارية للعمل، لتحديد السياسات الوطنية اللازمة للانتقال الرقمي ومتابعة مدى تنفيذ هذه السياسات، وهي مؤسسات تقوم على مبدأ التشاركية.



إن الحوار الاجتماعي الثلاثي يتطلب مناخاً من الحرية والإعتراف بالحقوق الأساسية في العمل بما في ذلك حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.

ويجب أن يكون بمقدور الشركاء الإجماعيين تحديد أهداف وأولويات مشتركة رغم تباين آرائهم ومواقفهم، ويجب على جميع الممثلين المتفاوضين الإعتراف ببعضهم البعض كشركاء متساوين.





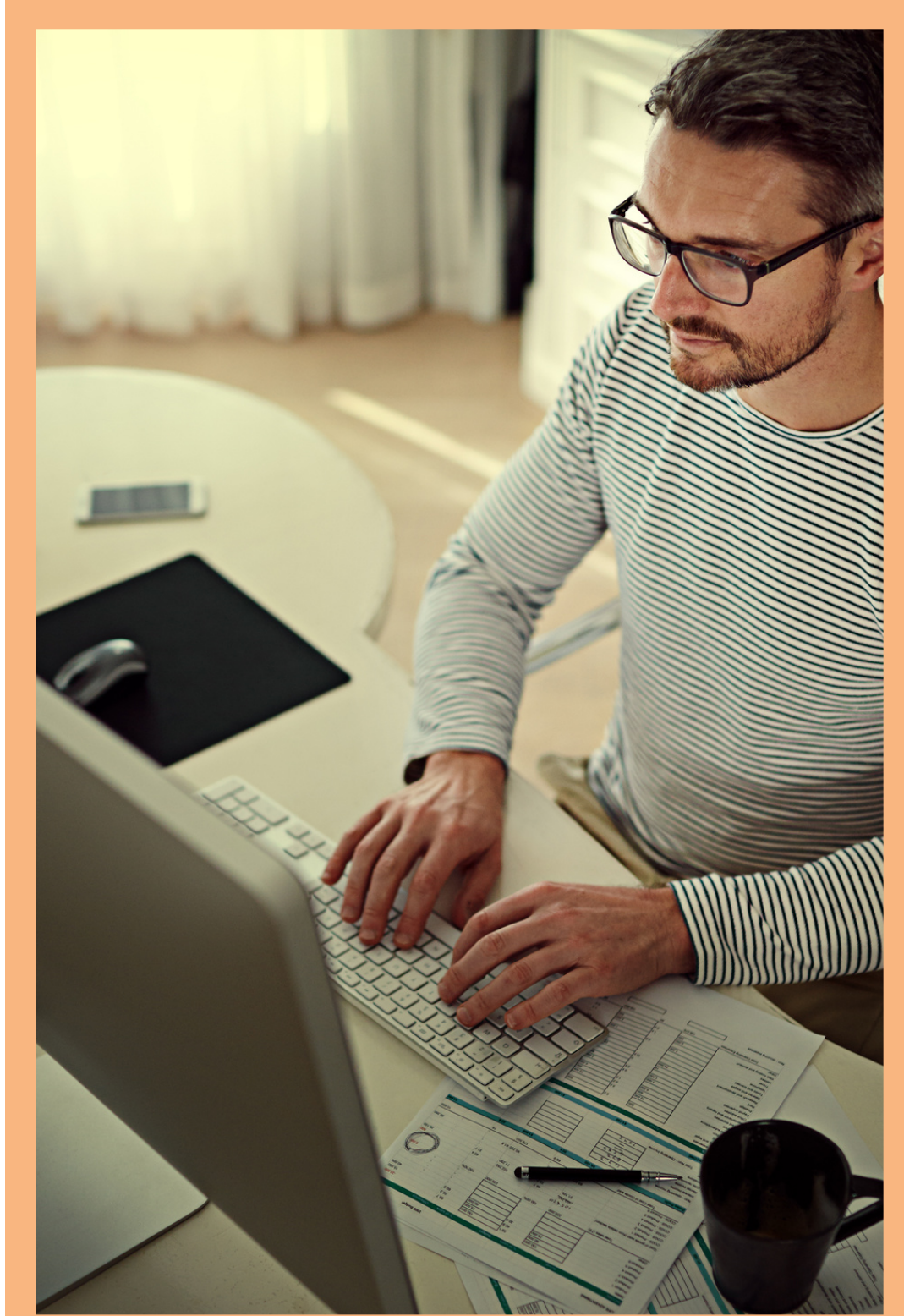


## د- الحوار الاجتماعي كآلية لتيسير الانتقال الرقمي:

دفعت التغيرات الاقتصادية التي شهدتها دولنا العربية في السنوات الأخيرة توجهها من قبل أطراف الانتاج الثلاثة نحو التوسع والتجديد في المواضيع والقضايا التي يتناولها الحوار الاجتماعي الثلاثي ليلعب دورا هاما في تسيير التحول نحو نماذج تنمية واعدة منها الاقتصاد الرقمي .







ويعتبر ضمان شروط العمل اللائق موضوعا أساسيا من مواضيع الحوار الاجتماعي في فترة التحول الرقمي ويهم ثلاث نقاط أساسية تتعلق ب:

- إحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
- إستحداث المزيد من فرص العمل اللائق.
- تعزيز الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.



## د- الحوار الاجتماعي كآلية لتيسير الانتقال الرقمي:

ويمثل الحوار الاجتماعي الثنائي أو الثلاثي بين منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومات بوصفه أداة أساسية لإدارة الصراعات و الأزمات الاجتماعية من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمقترحات للوصول إلى درجة أكبر من التوافق الواضح، وسيلة ناجحة في المساعدة على حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية و تعزيز الحوكمة الرشيدة و التقدم الاجتماعي والسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية، وهذا الدور يتبين خاصة في معالجة نتائج التحول الرقمي على العمال ومسألة فقدان الوظائف أو تقليصها بفعل الرقمنة .





**5- نحو عقد إجتماعي جديد في الدول العربية:  
الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن  
وعادل ومستدام  
(مبادرة منظمة العمل العربية)**





أصدرت منظمة العمل العربية مبادرة بشأن عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: "الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام، الذي أقره مؤتمر العمل العربي في دورته 49 لسنة 2023، وتأتي هذه المبادرة كتجسيد للحوار بين مكونات المنظمة والذي يميز تركيبها الثلاثية، كما يعتبر إستجابة لحاجيات أطراف الإنتاج والمؤسسات ذات الصلة لتقوم بالأدوار والمهام المنوطة بها والمتعلقة أساساً بقضايا العمل والحفاظ على الحقوق الأساسية في العمل، وضمان ديمومة المؤسسات وذلك من خلال الحوار الاجتماعي بإعتباره الخيار الاستراتيجي الأمثل لتعزيز مقدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود وبإعتباره أحد ركائز السلم الاجتماعي.





والهدف الرئيسي من العقد الاجتماعي هو المساهمة في النهوض بالحوار الاجتماعي لدى الدول العربية وتجديد مضامينه من خلال معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والمتعلقة أساساً بالبعد التنموي وما يفرضه من إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وسياسات التشغيل وشروط العمل والمتغيرات المناخية وتأثيراتها على العمل وشروطه، والحماية الاجتماعية والانتقال العادل نحو نماذج واعدة كالاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر لبناء تنموي ينهض بدولنا العربية لكسب التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.





# التوصيات

- 1 العمل على تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية من أجل وضع وإرساء تشريعات تضمن الحق في الحماية الاجتماعية للعاملين في إطار بيئة العمل الرقمية بما يتماشى مع خصوصيات هذا النمط الجديد من العمل.
- 2 التركيز على الاستثمارات الموجهة نحو التقنيات الرقمية لأنها تجذب أعداداً كبيرة من العمالة وتحويل التحديات الى فرص.
- 3 اتباع سياسات عامة لضمان إنجاح الانتقال إلى نماذج تنموية جديدة كالاقتصاد الرقمي والاخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع ربط النمو بأنظمة الحماية الاجتماعية والاستثمار في الإنسان بإعتباره محور كل السياسات.



4

الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورقمنة قطاع الخدمات (صحة، تعليم والتجارة ...) عن بعد وتعميمها، كما تواجه الدول العربية التحولات التي تمس سوق العمل نتيجة الثورة الرقمية، مما يدعو للعمل على إرساء عقد إجتماعي جديد لضمان مستقبل يسود فيه العمل اللائق والعدالة الاجتماعية من أجل إنتقال رقمي عادل.

5

دعوة الدول العربية للعمل على مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية ومعايير العمل العربية والدولية ذات الصلة.



6

على أطراف الإنتاج الثلاثة العمل على توسيع قاعدة إهتمام الحوار الاجتماعي من حيث القضايا المستجدة على اقتصادات المنطقة العربية وخاصة منها ما يتعلق بأثر التطورات التكنولوجية والانتقال الرقمي على علاقات العمل وأنماط العمل الجديدة والنماذج التنموية الواعدة كالإقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخ.

7


على منظمات أصحاب الاعمال والعمال الالتزام بالإستقلالية والدفاع عن أعضائها وخاصة في وضع تأثيرات الرقمنة على المؤسسة والعمال .



# الخاتمة


ستساعدنا التطورات التكنولوجية في خلق عالم عمل أكثر عدل وسلم هذا إذا ما إستخدمنا هذه التطورات بشكل سليم يجعل المصلحة الإنسانية أعلى قيمة ويحول التحديات إلى فرص، هذا كما بينت لنا جائحة " كوفيد - 19 "، أن الأزمة بقدر ما أدت الى نتائج كارثية بقدر ما سرعت في الإنتقال الى نظام رقمي يشمل غالبية الخدمات التي يستفيد منها المواطن العربي كالصحة والتعليم والزراعة والعمل اللائق والتوجه نحو نمو أكثر إستدامة.





يجب الأخذ بالإعتبار الفجوة الرقمية بين الدول وبين الأقاليم داخل الدول ذاتها. ولكن تطرح هذه التطورات تحديات هامة منها تعميق عدم المساواة وإشكالات تتعلق بالأمن السيبراني، وفيما يخص عالم العمل فإن هذه التطورات أحدثت تغيرات جذرية في طبيعة العمل وما ترتب عنه من علاقات عمل جديدة كما ساهمت هذه التطورات في فقدان الآف الوظائف والتخلي عنها وفي الوقت نفسه إستحداث فرص عمل أخرى،





إن مجمل هذه التحديات تطرح على أطراف الإنتاج مسؤوليات هامة تتعلق بتحدي تطوير المؤسسة وإستدامتها من جهة ومواكبتها لإحتياجات الرقمنة التي تكتسح عالمنا و الحفاظ على وظائف العمال من جهة أخرى، من هنا تأتي ضرورة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية كتجسيد هام لمبدأ الثلاثية، وهو ما يدعو كافة الأطراف لتفعيل مبادرة منظمة العمل العربية المتعلقة بتبني عقد إجتماعي عربي جديد من حيث موضوعاته وآفاقه.





شكراً لحسن استماعكم

